

اثر العولمة على الجهاز المصرفي العراقي
(نظرة شمولية)

المدرس المساعد غيث أركان عبدالله
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

الملخص:

شهد القطاع المصرفي العالمي العديد من التطورات خلال العشر سنوات الأخيرة، وهذه التطورات مرشحة للتزايد خلال السنوات القادمة في ظل العولمة وتنفيذ اتفاقية تحرير الخدمات المالية، ومنها الخدمات المصرفية، ولا شك أنه سيكون لهذه التطورات في هذا المجال أثر كبير على مستقبل المصارف العربية بحيث تطرح العديد من التحديات أمامها.

وأمام هذه التحديات ورغم ما حققه الجهاز المصرفي في السنوات الماضية من نجاحات وأرباح، فإن الأمانة تقتضي مصارحة أنفسنا بحقيقة أن البيئة العالمية التي تعمل بها المصارف العراقية تغيرت تماماً وبشكل لم يكن في الحسبان، وأن هذا التطور لن يتوقف ولكنه عملية مستمرة تتزايد في ظلها شراسة المنافسة الدولية وتتغير باستمرار أدواتها، وتزيد معها تحركات رؤوس الأموال بحثاً عن الربح والأمان.

وهذه التحديات تحتاج من المصرفيين العراقيين إدراك واع لها ولاجاهاتها، و لهذا يتعين على القطاع المصرفي التأقلم السريع مع معطيات هذه التحديات وتحويلها إلى فرص حقيقية للنمو والتطور خلال المرحلة المقبلة مستفيداً في ذلك من جهود السلطات النقدية والمصرفية لمواصلة سياسات الإصلاح المصرفي والتي تتزامن مع إجراءات الإصلاح الاقتصادي والمالي والتصحيح الهيكلي، وكذلك التعاون مع المصارف العربية بما يمكنها التغلب على التحديات والصعوبات الراهنة والمتوقعة لاسيما في ظل التوجه نحو إقامة منظمة التجارة الحرة العربية.

بالإضافة إلى ضرورة التسريع في الاندماج بين المصارف لتمكين الجهاز المصرفي على مواجهة تيار العولمة الذي يواكبه بصفة قاطعة تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات المالية من خلال تطبيق برنامج إعادة الهندسة الجديد لصناعة الصيرفة التي يمكن لها أن تقف على قدم ثابتة أمام المصارف العالمية القادمة إلى المنطقة وفق مبادئ منظمة التجارة العالمية بغرض إجراء تغيير شامل وتحولات جذرية في البناء المؤسس للجهاز المصرفي العراقي.

Abstract :

The banking sector witnessed global many developments over the last ten years, and these developments poised to increase in the coming years in light of globalization and the implementation of the Convention on liberalization of financial services, including banking services, no doubt it would be for these developments in this area a significant impact on the future of Arab Banks so poses many of the challenges ahead.

In the face of these challenges, and despite the achievements of the banking system in the past years of successes and profits, the Secretariat requires frankness ourselves to the fact that the global environment in which it operates Iraqi banks changed completely and was not taken into account, and that this development will not stop, but an ongoing process to increase in under tough competition International and constantly changing tools, and increase with capital movements in search of profits and safety.

These challenges need of bankers Iraqis realize conscious her and trends, and for this to be on the banking sector to cope with rapid data these challenges and turn them into real opportunities for growth and development during the next phase taking advantage of the efforts of the monetary authorities and banking to further reform policies banking which coincides with economic reform measures, financial and structural adjustment, as well as cooperation with Arab banks so that they can overcome the challenges and

difficulties of current and projected, especially in light of the trend towards the establishment of the Arab Free Trade Organization.

In addition to the need to accelerate the integration between banks to enable the banking system to cope with the tide of globalization, which matched conclusively liberalization of international trade in financial services through the application of software re-engineering the new banking industry that can stand on an equal fixed to the banking world coming to the region in accordance with principles of the World Trade Organization to conduct a comprehensive change and radical changes in construction-founder of the Iraqi banking system.

المقدمة:

لقد شهد عقد التسعينيات العديد من التغيرات العالمية السريعة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية فالإقتصاد العالمي تحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية و المعلوماتية، و لقد نتج عن هذا مفهوم جديد ألا وهو مفهوم العولمة الذي لا يمكن استيعابه إلا في تلك التغيرات، وبناء على ذلك فقد إنتشرت العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والمالية والإدارية ومن ناحية أخرى تعددت انواعها ومجالات تطبيقها، فهناك العولمة الاقتصادية التي تبقى منبع كل الأنواع والتي تنقسم بدورها إلى العولمة الإنتاجية والعولمة المالية، حيث سيكون تركيزها في هذه المداخله منصب أساسا على العولمة الإقتصادية وبالأخص العولمة المالية وذلك لكون لها علاقة وطيدة بالجهاز المصرفي وبالتالي يمكن الإشارة في تركيز على عدد من الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي والذي يحتاج إلى إستراتيجية لمواجهة عمليات الإفتتاح الإقتصادي والعولمة من خلال تعظيم الآثار الإيجابية المحتملة للعولمة إلى أقصى درجة ممكنة وتقليل الآثار السلبية لها إلى أدنى درجة ممكنة.

وقد ساهم في تجلي ورسوخ هذه الظاهرة بشكل ملفت للانتباه، مجموعة من العوامل كالنقدم التكنولوجي وما نجم عنه من سرعة وانخفاض في تكلفة النقل والاتصالات، كما كان للنمو السريع الذي عرفته الأسواق المالي العالمية وعولمة الأنشطة المشتركة في كل من التصنيع والخدمات مع النمو المتسارع للاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة دور الشركات المتعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي دورا هاما في إبراز ظاهرة العولمة.

وينجم عن العولمة الكثير من التحديات للدول النامية، فهي تمثل بالنسبة لها سلاحا ذو حدين، حيث تعتبر لها فرص للمزيد من النمو ولكن في نفس الوقت تطرح أمامها مخاطر تتمثل في مزيد من التهميش.

يرى بعض الاقتصاديين أن زيادة تكامل الدول النامية في الإقتصاد العالمي قد تمثل أهم فرص لزيادة رفاهيتها في الأجل الطويل وذلك عن طريق الاستفاد من مزايا التخصص وتوسيع نطاق الأسواق عن طريق التجارة، هذا بالإضافة إلى إمكانية تعبئة المدخرات المالية وزياد المنافسة بين الشركات لكن في المقابل تستطيع الدول المتقدمة الهيمن على الدول النامي لعدم قدرة هذه الأخير على منافستها في مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعي والسياسية والمالية والتكنولوجية والثقافية، وبالتالي فإن كل هذا من شأنه أن يكرس نظام التبعية ويؤدي إلى استغلال ثروات، وقدرات الدول النامية وتوظيفها لصالح الدول الرأسمالية القوية المتقدمة.

لقد ظهرت العولمة نتيجة لتحرير الأسواق المالية في كل الدول المصدرة والمتلقي لها، حيث قامت كثير من الدول النامية بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود، وقد دعم هذا الاتجاه التوجه العالمي في إطار اتفاق

الأوروجواي لتحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، وإزالة القيود التي تحول دون تدفق رؤوس الأموال، وقد ترتب على ذلك نشأة أسواق جديد ليس لها تواجد جغرافي طبيعي كما هو الحال بالنسب للبورصات التقليدية، وإنما تجمعها شبكات الكمبيوتر المتصلة ببعضها البعض، كما أدى انخفاض تكاليف المعاملات ولحداثة أدوات جديدة إلى نمو كبير في المعاملات المالية الخارجي.

أهمية البحث:

تعد ظاهرة العولمة من أهم القضايا التي كثر الحديث عنها في السنوات الأخيرة وهي نتيجة الحضور الكثيف لها في المجتمع الدولي و تأثيرها على مختلف جوانبه من دول ومنظمات ومؤسسات وأفراد، لذا كان من الضروري فهم هذه الظاهرة للاستفادة من تأثيراتها الايجابية والحد إن أمكن من تأثيراتها السلبية على دول العالم العربية خاصة العراق والذي يمثلون الحلقة الأضعف في طرفي معادلة العولمة.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى دراسة ظاهرة العولمة وتأثيرها على الجهاز المصرفي محاولاً الإجابة على مجموعة من التساؤلات المهمة حول ماهية العولمة؟ وما هي آثار العولمة الاقتصادية والمالية على الجهاز المصرفي؟ وما هو اسباب انتشار العولمة؟ هل العولمة خيار أم إجبار؟ وأين جهازنا المصرفي من كل ما يجري؟ و أخيراً... ما هي الاستراتيجيات العمل المتاحة أمام المصارف العراقية لمواجهة تحديات العولمة المالية؟.

فروض البحث:

- . عدم وجود تعريف محدد للعولمة
- . تفرض العولمة المالية تحديات متعاضمة على مصارف الدولة المعاصرة من خلال الأثر الذي تتركه على مستوى الصناعة المصرفية.

المحور الاول: تعريف العولمة الاقتصادية والعولمة المالية:

يظهر مفهوم العولمة في أدبيات العلوم الاجتماعية الجارية كظاهرة لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة، وظاهرة العولمة هي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال.

١,١ تعريف العولمة:

يمكن القول أن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة، نظراً إلى تعريفاتها، والتي تتأثر بانحيازات الباحثين الأيدلوجية، واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولا (السيد يس، مفهوم العولمة، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ديسمبر ١٩٩٨م، ص ٢٥).

وقد شاع استخدام لفظ العولمة (Globalization) في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، وبالذات بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، ومع هذا فإن الظاهرة التي يشار إليها ليست حديثة بالدرجة التي قد توحى بها حداثة هذا

اللفظ، فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة تتمثل في ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثير أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم، كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون، وعلى الأخص منذ الكشوفات الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر، أي منذ ستة قرون.

ويمكن تعريف العولمة أيضاً بأنها تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقنيات، ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، كما تعني خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية والى التدخل في سيادة الدولة، والعنصر الأساسي في هذه الظاهر هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات (عزوز، عبد القادر، العولمة واثارها الاستراتيجية: ٢٠٠٤، ص ١).

وهذا المفهوم للعولمة يختلف عن مفهوم الاقتصاد الدولي، فهذا الأخير كما يتضح من التسمية يركز على علاقات اقتصادية بين دول ذات سيادة، وقد تكون هذه العلاقات منفتحة جداً في حقول التجارة والاستثمارات المالية المباشرة وغير المباشرة، ولكن يبقى للدولة دور كبير في إدارتها وفي إدارة اقتصادها.

١,٢ تعريف العولمة الاقتصادية

تشكل ظاهرة العولمة الاقتصادية من أهم التحولات والتطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي في نهاية القرن العشرين، فجدأ أحدهما تناول العولمة الاقتصادية بوصفها مرحلة من مراحل تطور المنظومة الرأسمالية، تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات متمحورة على الذات ومتنافسة إلى الاقتصاد العالمي القائم على أنظمة كمركية عالمية (حميد الجميلي، مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات نهاية القرن 20 ، مجلة شؤون عربية، العدد 100، ديسمبر 1999، ص 102).

وهناك من يرى بأن العولمة الاقتصادية تتمثل في جعل الاقتصاد العالمي مترابطاً ومتشابكاً وذلك من خلال اندماج الأسواق العالمية في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والتكنولوجيا ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية والى الانحصار الكبير في سيادة الدولة (محمد الأطرش، العرب والعولمة ما العمل، مجلة المستقبل العربي: العدد 229، مارس 1998، ص 101).

والعولمة في صفتها الاقتصادية تعني بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يخضع للرقابة التقليدية ولم يعد يؤمن بتدخل الدولة في نشاطاته وخاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمي (عبد الخالق عبد الله، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، العدد 01، ربيع 1998، ص 54).

كما يعرفها البعض بأنها مجموعة ظواهر اقتصادية مترابطة تتضمن تحرير الأسواق وخصخصة الأصول وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها ونشر التكنولوجيا وتوزيع الإنتاج عبر القارات، والتكامل بين الأسواق الرأسمالية (Boeckx 2006، ص ٧؛ صندوق النقد الدولي ٢٠٠٦، ص ٩٧).

لذا يمكن حصر أهم العناصر المميزة للعولمة من الناحية الاقتصادية كما يلي:

١. تحرير التجارة الدولية تحت لواء المنظمة العالمية للتجارة.

٢. التحالفات الإستراتيجية للشركات العالمية وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
٣. التزايد المستمر لانتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية.
٤. التطور المذهل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١,٣ مفهوم العولمة المالية:

تعددت تعريف العولمة المالية بصورة عامة فهي تمثل الاهتمام بزيادة تدويل الإنتاج والتوزيع والتسويق للسلع والخدمات، ولقد عرفها G.Alonso على أنها الزيادة في التجارة الدولية والروابط المالية التي دعمها التحرر الاقتصادي والتغيرات التكنولوجية (رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٩)، ومن ثم فإن العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرر المالي والتحويل إلى ما يعرف بالاندماج أو الانفتاح المالي الذي أدى إلى تكامل الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية.

ترتكز العولمة المالية على عملية التحويل المالي، لبنود حساب رأس المال (أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات)، و تعتمد هذه العملية بدورها على إلغاء الخطر على المعاملات في حساب راس المال والسياسات المالية لميزان المدفوعات، وتتكون هذه المعاملات من مختلف أشكال رأس المال مثل الديون، وأسهم المحافظ المالية، والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية (سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، جامعة حلوان، القاهرة، ص ٢٠٣).

وتتمثل العولمة المالية في مجموعة من المعاملات هي (محمد طيفور، الآثار المالية للعولمة، جامعة حلب، سوريا):

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في الأسواق العالمية كالأسهم والسندات.
- المعاملات المتعلقة بالانتماء التجاري والمالي والضمانات.
- المعاملات المتعلقة بالمصارف كالودائع والاقتراض والودائع الأجنبية.
- المعاملات المتعلقة بحركات رؤوس الأموال الشخصية كالقروض والمنح.
- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي و تحويلات الأرباح.

١,٤ تطور العولمة المالية:

العولمة المالية ليست بالظاهرة الجديدة، وانطلقت خفية في السبعينات مع تقويم أسعار المعاملات فاكتشف عالم المال عندها أن لا رقابة للدول على الحسابات المصرفية في الخارج المودعة لعملتها، خاصة بعدما أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق (نكسون) عام ١٩٧١ عند التزام الولايات المتحدة الأمريكية بقبول تحويل الدولار إلى ذهب، انهار نظام وانفاقية (بريتون وودز) وهكذا فقد تحرر النقد من سيطرة الدولة قد بدأ مع إلغاء أسعار الصرف الثابتة لعملات الدول الصناعية الكبرى سنة ١٩٧٣.

من هنا انتهجت حكومات وبرلمانات الدول الصناعية سياسة دئوية وقوانين عديدة من أجل الوصول إلى الحرية الكاملة لأسواق النقد والمال التي يقف حيالها الآن رجال السياسة والاقتصاد (الحسين وادي العطية، الاقتصاديات النامية أزمت و حلول، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان الأردن ٢٠٠١ ص ١٣٤).

تم تفجرت العولمة والتحرر من القيود بفضل الثورة التقنية للاتصالات، فأصبحت رؤوس الأموال وسيلة للمضاربة من أجل مضاعفة الأرباح في أوقات قياسية حتى ولو على حساب مصير الأمم و حياة الشعوب، أي أصبحت الأسهم تتداول في معظم الأسواق العالمية بدون قيود، فأسهم الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية تتداول في بورصات نيويورك أو لندن أو طوكيو أو سنغافورة وبالتالي أصبح المدخر يواجه إمكانات عالمية لتوظيف مدخراته، كما أن الاستشارات المحلية لم تعد محدودة بما يتوافر في السوق المحلي من مدخرات (حازم البيلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مركز الأهرام للترجمة و النشر، ط ٢، القاهرة ٢٠٠٥ ص ٧٧)، ومما يساعد على هذا التوظيف للمدخرات المالية هو الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات، فأصبحت الأصول المالية تنتقل من مكان إلى مكان لآخر ومن عملة إلى عملة أخرى في لحظات دون أي قيود تعوقها، الأمر الذي جعل من الأسواق المالية أكثر ترابطاً وأقدر على إيجاد الفرص الاستثمارية المتنوعة والجذابة أمام الراغبين في الاستثمار في أرجاء المعمورة، يضاف إلى ذلك أن العولمة التي شهدتها هذه الأسواق فتحت الباب على مصراعيه أمام البنوك التجارية الشاملة والمتخصصة العالمية لتعد الفرص المناسبة لتوظيف أموالها التي تراكمت خلال المدة "١٩٧٤-١٩٩٠" نتيجة لتراكم الفوائض (البترودولاريه) والتطور الذي شهدته أسواق العملات الأوروبية.

كما أن حجم الاقتراض الدولي قد زاد من ١٢ مليار دولار عام ١٩٧٢ إلى ١٢٠ مليار دولار عام ١٩٨٠، و قد سجل رقماً قياسياً عام ١٩٩٧، إذ أعدت للمقترضين غير المقيمين ١,٢ تريليون دولار في صور سندات متوسطة الأجل (حسين لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث"، ط١، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية، ص ١٠٩)، ويذكر أن العولمة المالية قد ازدادت كثيراً خلال العقد الماضي بسبب تحرير الأسواق المالية الوطنية والبورصات تحديداً، كما زادت بفضل الاستثمارات الضخمة العابرة للحدود القومية، والتي تقوم بها صناديق الاستثمار بمختلف أنواعها.

كما ساهمت سياسات تخفيض وإزالة القيود بين الأسواق المالية في ظهور المناخ الملائم الذي في ظلّه نمت وازدهرت ظاهرة العولمة المالية، وكانت للعولمة الاقتصادية جذور تعود إلى القرن الخامس عشر حسب العديد من الدراسات أي مع زيادة تبادل السلع بين الأمم آنذاك فإن العولمة المالية حديثة النشأة نسبياً، فعمرها لا يتجاوز أربعين سنة على أكثر تقدير، حيث تتمثل العولمة المالية في ذلك التشابك و الترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية و المالية لمختلف الدول و بدأت تتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرر المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا ما بين (٧٩-٨٢)، لتضم باقي الدول الصناعية الأخرى، ومها يكن فقد مرت بالمرحلة التالية:

1. مرحلة تدويل التمويل غير المباشر: امتدت هذه المرحلة من (١٩٦٠-١٩٧٩) وتميزت بمايلي:

- تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة.
- ظهور وتوسع أسواق (العملات الأوروبية، الدولار) ابتداء من لندن ثم في بقية الدول الأوروبية.

- سيطرة المصارف على تمويل الاقتصاديات الوطنية.
- انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية مثل الجنيه الإسترليني، الدولار.
- انهيار نظام بريتون وودز في ١٩٧١ ، وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم.
- ظهور أسواق الأوراق المدينة مثل سندات الخزينة.
- ظهور المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.
- إنشاء المصارف الأمريكية في كافة أنحاء العالم، و التي منحت العديد من القروض.

2. مرحلة التحرر المالي: امتدت هذه المرحلة من (١٩٨٠-١٩٨٥) وتميزت بمايلي:

- المرور إلى مالية التسوق، أو اقتصاد السوق المالية وصاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية بعضها ببعض و تحرر القطاع المالي.
- انتشار واسع للتحرر المالي والنقدي على المستوى العالمي وذلك بعد رفع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للرقابة على حركة رؤوس الأموال.
- توسيع وتعميق الإبداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي ولجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات.
- التوسع الكبير في أسواق السندات وصناديق المعاشات المختصة في جمع الادخار وهي تتوفر على أموال ضخمة وغايتها تعظيم إيراداتها في الأسواق العالمية.

3. مرحلة تعميم المراجعة وضمت الأسواق المالية الناشئة: امتدت هذه المرحلة من ١٩٨٦ إلى غاية الآن وتميزت بما يلي:-

- ضم العديد من الأسواق الناشئة من أوائل التسعينيات وربطها بالأسواق المالية العالمية مما شكل الحدث الهام والأخير في مشوار العولمة المالية.
- تحرر أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها.
- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة و ربطها بشيكات التعامل العالمية.
- تحرر أسواق الأسهم حيث كانت الانطلاقة من بورصة لندن ١٩٨٦ بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة (Big-Bang) وتبعتها بقية البورصات العالمية بعد ذلك مما سمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات.
- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية والتي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايين من الدولارات وإفلاس الكثير من المصارف والمؤسسات المالية.
- ومها تكن مراحل العولمة المالية فإن هذه الظاهرة قد انتشرت بسرعة فائقة في كافة أنحاء العالم ومست معظم الدول لتسيطر الدائرة المالية على الاقتصاد العالمي في وقت قصير نسبياً، وينتظر أن يصبح الاقتصاد العالمي ممولا في قسط منه بواسطة الأدوات المالية.

١,٥ مظاهر العولمة المالية:

هناك العديد من مظاهر العولمة المالية نذكر أهمها: (منظمة التجارة العالمية).

www.aklawia.net/showthetread.php

- تعاضم دور رأس المال، حيث أن صناعة الخدمات المالية بعناصرها المصرفية وغير المصرفية أصبحت تدير الاقتصاد العالمي وتتحكم فيه أهم البورصات العالمية مثل: داو جونز، ناس داك، نيكاي، داكس وغيرها والتي بواسطتها تنقل رؤوس الأموال من مستثمر إلى آخر داخل الدولة أو بين الدول دون أي عوائق أو صعوبات.
- ازدياد فوائض رؤوس الأموال الباحثة عن استثمارات بمعدلات أرباح عالية وهي بطبيعة الأمر مدخرات غير مستثمرة في دولة المنشأ لراس المال الأمر الذي يدفعها للبحث عن استثمارات خارجية على المستوى الدولي أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال.
- ظهور وسائل جديدة استقطبت أصحاب رؤوس الأموال، مثل المبادلات والخيارات والمستقبلات، إلى جانب الوسائل التقليدية في الأسواق المالية كالسندات وغيرها.
- التقدم التكنولوجي الهائل بحيث يسمح للمستثمر المتابعة الدقيقة لأمواله وتحركاتها الاستثمارية لحظة بلحظة، حيث جميع الأسواق المالية مرتبطة بعضها ببعض، مما ييسر عملية الفعل و رد الفعل على أية عملية مالية مرغوب بها.

١,٦ اسباب العولمة المصرفية:

يرجع اتجاه المصارف نحو العولمة إلى الرغبة العارمة في التوسع والنمو والانتشار والهيمنة العالمية والتي تستند إلى العديد من الأسباب أهمها ما يلي (عزت عبد الحليم . أسباب العولمة المصرفية . مجلة اتحاد المصارف العربية . العدد (٢٣٦) . المجلد (٢٠) . لبنان . آب لعام ٢٠٠٠ . ص٦):

١. التطور الذي حدث في اقتصاديات تشغيل المصارف والذي أدى إلى جعل الأسواق المصرفية المحلية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للمصارف المحلية، كما أنها في الوقت ذاته أصبحت لا توفر مجالاً للحماية والتحوط الاحترازي لتركز المخاطر وارتباطها بحكم التخصص وتقسيم العمل الدولي وأليات التفاعل للنظام الرأسمالي الحر، فضلاً عن اعتبارات النمو السريع للمصارف العالمية والتي أدت إلى تهميش وتراجع المصارف المحلية وتناقص قدراتها حتى على المستوى المحلي، واصبح يهددها خطر الابتلاع والاختفاء.
٢. مشاركة المصارف في تشجيع وتطوير سوق المال عن طريق زيادة إقبال المدخرين للتعامل والتملك في أسهم وسندات الشركات المختلفة وذلك في إطار إنشاء وتأسيس شركات السمسرة وإدارة المحافظ وتغطية الإكتتاب والخصم من جانب والتعاون مع صناديق وشركات التأمين الوطنية لإنشاء وتكوين صناديق استثمار تتعامل في أسواق المال من جانب آخر، وكذلك قيام الإدارات المتخصصة بالمصارف بحملات الترويج وبحوث السوق اللازمة في اتجاه تنشيط الخدمات والأنشطة القائمة والمقدمة لتسهيل أداء عمليات البيع والشراء للأوراق المالية وإيجاد وتحديث خدمات جديدة كالحفظ المركزي لسرعة تداول هذه الأوراق في اتجاه ثان.

٣. تطوير عدد لا بأس به من المصارف إطارها المؤسسي بما يدعم التحول نحو الصيرفة الشاملة (عدنان الهندي . انجازات القطاع المصرفي وتحديات المستقبل . مجلة اتحاد المصارف العربية . العدد (٢٢٩) . المجلد (٢٠) . لبنان . ك٢٠٠٠ . ص٨) حيث دخلت هذه المصارف بقوة إلى ميادين عمل جديدة كالتصويل التآجيري وصيرفة الأعمال وانشطة أسواق رأس المال والتأمين المصرفي والخدمات المصرفية الخاصة وغيرها، وذلك سواء عبر تأسيس شركات تابعة أو متفرعة أو خلق دوائر جديدة في المصرف لممارسة هذه الأعمال والأنشطة غير التقليدية.

٤. ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية وانسيابها وسرعة تدفقها من مكان إلى آخر وامتداد الأسواق الدولية، واستحالة تجاهل هذه الموارد، والتغاضي عن فرص الاستفادة منها وتحويلها من مجرد أموال وافدة إلى أموال مستقرة مستثمرة موظفة توظيفاً جيداً وفاعلاً، وقد دعم هذا الأمر ظهور وتنامي الكتل النقدية ذات التأثير غير المحدود على حركة رؤوس الأموال وعلى قابليتها للتوظيف وللاستثمار متوسط وطويل الأجل، وعلى قرارات المضاربين وانتقالهم من مركز نقدي معين إلى مركز نقدي آخر ومن أوجه معينة في الاستثمار إلى مجالات وأوجه أخرى للاستثمار.

٥. تضخم وتنامي الشركات عابرة القارات ومتعدية الجنسيات مما جعل منها إمبراطوريات من حيث القيمة المضافة، ومن حيث حجم الأصول، ومن حيث حجم الأموال المتدفقة منها واليها، والتي معها أصبحت تحتاج إلى وجود مصرف له صفة عالمية يتيح لها خدماته المصرفية حيث ترغب وحيث تود أن تكون، خاصة وأن العلاقة ما بين هذه الشركات ومصارفها تستلزم منها أن يكون نشاطها ومعاملاتها المصرفية محصوراً في مصرف ضخم يتولى مسؤولية وأمانة مستقبل هذه الشركات وينمو ويتنامى معها ومن ثم فأنها بحكم المصالح وبحكم المسؤولية تحتاج إلى مصرف وحيد قادر على خدمتها ورعايتها مصالحها.

١,٧ أهداف العولمة المصرفية (محسن أحمد الخضيرى . أهداف العولمة المصرفية . ص١٧٥):

تحقق العولمة المصرفية للمصارف العديد من الأهداف التي من بينها ما يلي:

الهدف الأول : أن يصبح المصرف أكثر قدرة على إرضاء العميل وإشباع رغباته .

الهدف الثاني : أن يصبح المصرف أكثر كفاءة في استغلال إمكانياته وتفعيل قدراته.

الهدف الثالث : أن يصبح المصرف أكثر اقتصادية في تحقيق أكبر عائد من التكاليف التي يتحملها.

وإذا كانت الأهداف الثلاثة أنفة الذكر هي في حقيقتها أهداف عامة لكل المصارف فأنها تكتسب وضعاً خاصاً في عملية العولمة، وضعاً تفرضه طبيعة النطاق ومجال الحركة واعتبارات التواجد والاستمرار، فأذا كانت التغيرات في العلاقات الاقتصادية هي بطبيعتها دالة ورد فعل للتغيرات التي تمت في النمط والنطاق الاقتصادي للإنتاج فأن المصارف بشكل أو بآخر أحد أقطاب هذا التغير، بل وصانع أصيل في حركته.

أن هذه الأهداف الثلاثة التي تدعيها العولمة المصرفية (نايف علي عبيد- مجلة المستقبل العربي - صادر عن مركز دراسات الوطن العربي - بيروت لعام ١٩٩٧ - ص٣٠) من اجل الإسراع للدخول في حلبتها تخفي ورائها رغبة عارمة لدى المصارف والمصارف للتوسع والنمو والانتشار والهيمنة العالمية ومن هنا يمكن القول أن العولمة

تعبّر عن إرادة قوية نحو حيازة المزيد من القوة والسيطرة والهيمنة المصرفية، ونتيجة لذلك ظهرت شركات عابرة القوميات ومتعدية الجنسيات مما جعل منها إمبراطوريات من حيث القيمة المضافة، ومن حيث حجم الأصول، ومن حيث الأموال المتدفقة منها واليها والتي معها أصبحت تحتاج الى مصرف عالمي يتيح لها خدماته المصرفية حيث تذهب وحيث تود أن تكون وخاصة وان العلاقة ما بين هذه الشركات ومصارفها يتطلب حصر معاملاتها ونشاطها المصرفي ويتولى رعاية مصالحها وخدمتها كما وان الدول الصناعية الكبرى هي التي تتحكم برؤوس الأموال واستثماراتها وهي التي تعود لها في الواقع ملكية الشركات المتعددة الجنسيات أيضا (وان كانت هناك بعض الأموال المساهمة من خارج هذه الدول، ولكن من يديرها فعلاً هي الدول القومية) وهذا أدى الى تناقص دور الدول وانخفاض قدرة الحكومات على التحكم في النشاط الاقتصادي، وان كثافة حركة رؤوس الأموال وحريتها وعفويتها وسرعتها عبر الحدود وما تطرحه من تحديات وما تصنعه من مخاطر جميعها كانت دافعاً من اجل العولمة المصرفية

المحور الثاني: الآثار الاقتصادية والمالية للعولمة على الجهاز المصرفي.

2.1 الآثار الاقتصادية للعولمة:

لقد حظي موضوع العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين بجانب هام من اهتمامات المفكرين الاقتصاديين والسياسيين في جميع أنحاء العالم، والشيء الذي لا بد الوقوف عنده هو أن العولمة هي مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوما ثقافيا أو اجتماعيا أو سياسيا كما أن أكثر ما يتبادر إلى الذهن عن الحديث عن العولمة هي العولمة الاقتصادية (أقسام حجاج، العولمة، النشأة السياسية، مجلة السياسة الدولية، المجلد 40، العدد 159، جانفي 2005، ص ٥4).

فالتطورات الاقتصادية السريعة التي شهدتها العالم في السنوات الأخيرة أدت إلى نظام اقتصادي جديد، وبروز منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة التي ساهمت في بروز العولمة، لهذا يعتبر المجال الاقتصادي من أهم مجالات العولمة وأكثرها وضوحا وأبرزها أثرا، ولتركيز في هذا المجال للعولمة فإنه يجب التنويه في بداية الأمر إلى اتجاه العولمة إلى تحويل الكرة الأرضية إلى منطقة اقتصادية تختفي فيها الحواجز والقيود (سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٣١٢) بمعنى اندماج الاقتصاديات العالمية ضمن نطاق النظام الاقتصادي الواحد.

ومسيرة عولمة الاقتصاد العالمي ليست جديدة، فقد بدأت منذ عقد الخمسينات والستينات من القرن الماضي عندما تضافرت الجهود لتقليص القيود السياسية المفروضة على التجارة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية (أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠١، مرجع سبق ذكره، ص 36)، فبعدها حدث نمو كبير في اقتصاديات أوروبا الغربية والولايات المتحدة، ثم تسارعت العولمة في الاقتصاد العالمي منذ منتصف الثمانينات بدرجة كبيرة، وتزايدت التدفقات الرأسمالية إلى الكثير من الدول النامية، كما ازدادت التجارة العالمية بسرعة تقارب ضعف سرعة زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي

(العولمة والفرص المتاحة للدول النامية، إصدارات صندوق النقد الدولي، ترجمة أمينة عبد العزيز، أحمد هاشم فاطر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد 02، ديسمبر 1997، ص 171).

كما أن العولمة في جانبها الاقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق وانفتاح كل دول العالم على بعضها البعض، وقد تناما هذا التيار مع تزامن حركة نهضوية من أجل تحديث وتطوير بنية الإنتاج في اقتصاديات السوق المتقدم (محسن أحمد الخضيرى، العولمة الاجتياحية"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص 3٦).، فهي تستند إلى النظام الرأسمالي باعتباره مفتاح لكل خيارات اقتصاد السوق.

ويعتبر البعض أن العولمة ظاهرة جديدة وليدة التطورات الاقتصادية والتقنية السريعة التي ظهرت خلال عقد التسعينات، ثم تعمق أثرها من خلال التطورات الكبيرة التي حصلت في عالم الاتصالات، واليوم نرى بأن العولمة تدعم نفسها بمنظومة جديدة من التشريعات الاقتصادية التي تفر فتح الحدود وتحرير التجارة العالمية، حيث هذه الأخيرة يمكن اعتبارها المحور الاقتصادي للعولمة الاقتصادية، وهو ما يعني ببساطة فتح الأسواق الدولية أمام الانتقال الحر للسلع والخدمات، لذلك أثرت العوامل الاقتصادية في دفع مسيرة العولمة ومن أهم هذه العوامل (سمير المقدسى، التكتل الاقتصادي العربى والعولمة على مشارف القرن 21، مجلة شؤون عربية، سبتمبر 2000، العدد 103، ص 113):

- ١- الإسراع الكبير في التجارة الدولية قياسا بالنتائج المحلي وتنوع قنواته.
- ٢- تعاظم الاندماج بين الأسواق المالية العالمية.
- ٣- ازدياد تدفق الأموال والاستثمارات المباشرة الخاصة.
- ٤- التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ازدياد تدفق القوى العاملة بين الدول.

٢,٢ الآثار المالية للعولمة:

لقد كان للتغيرات المالية انعكاسا واضحا أداء أعمال المصارف وقد تركزت هذه التغيرات العالمية في مجالات عديدة، مثل الخصخصة وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي الاتجاه المتزايد للعولمة المالية، حيث تشير الدراسات أن للعولمة المالية تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي وقد تكون ايجابية وقد تكون سلبية وتبقى المهمة الملقة على عاتق الجهاز المصرفي هو تقليل الآثار السلبية على أدنى مستوى.

وفيما يلي نركز على أهم الآثار المالية للعولمة على الجهاز المصرفي وذلك من خلال مايلي:

(١) إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، لقد تغيرت أعمال المصارف وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها حيث أخذت المصارف تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل كما إن المصدر الرئيسي لأرباحها لم يعد يتحقق من عمليات الإئتمان المصرفي (أي الإقراض)، بل من الأصول الأخرى، ومن ناحية أخرى إنخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك) وأن الخصوم القابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي خصوم المصارف، نتيجة تزايد نشاطها في الأنشطة الأخرى غير الإقراضية، ومن الملفت لنظر أن أثر العولمة على الجهاز المصرفي في مجال هيكلة صناعة الخدمات المصرفية قد إمتد بشكل غير مباشر، وتمثل في دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين كمنافس قوي للمصارف التجارية في مجال الخدمات التمويلية.

(٢) تنوع النشاط المصرفي والاتجاه للتعامل في المشتقات المالية ليشمل تنوع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل، مثل إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية، ثم إلى تنوع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية والتوريق (أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية) والأقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها مثل الإسناد وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات الخصخصة على مستوى الدخول في مجالات غير مصرفية، ثم الاتجاه إلى التأجير التمويلي والاتجار بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية، وإنشاء صناديق الاستثمار ونشاط التأمين من خلال شركات التأمين التي تضمها الشركة القابضة المصرفية وإدارة الاستثمارات لصالح الزبائن.

(٣) ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال حيث أصبح العمل المصرفي يتعرض للعديد من المخاطر المصرفية سواء كانت عوامل خارجية أو عوامل داخلية وذلك مع تزايد العولمة، حيث أصبح ملزماً على المصارف التحوط من المخاطر وذلك بتدعيم رأس المال ولقد إتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ قرار لجنة بازل سنة ١٩٨٨ وأصبحت ملزمة بأن تصل نسبة رأس مالها الى مجموع أصولها بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الإئتمانية إلى ٠.٨ % كحد أدنى مع نهاية ١٩٩٢ (عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، ٢٠٠١م، ص ٢٨).

(٤) احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية ومع تزايد العولمة المالية تحررت اتفاقية تحرير الخدمات من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة أورغواي ١٩٩٤م.

(٥) إن أحد الآثار المالية للعولمة هو ما حدث في الوقت الحاضر من موجة اندماجات مصرفية بين المصارف الكبيرة والصغيرة، وعملية الاندماج المصرفي من كثرتها وسرعتها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل المصارف في العالم (حمدي عبد العظيم، الآثار الاقتصادية للاندماج المصرفي، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفي، القاهرة، ١٩٩٩) ويعتبر التوسع في الاندماج المصرفي وتكوين مصارف عملاقة من أهم السمات المعاصرة للعمل المصرفي في ظل العولمة المالية.

(٦) إن من أهم الآثار السلبية للعولمة المالية هي تلك الأزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي في عدد من الدول، وبحيث كان لهذه الأزمات تأثيراً شديداً على مجمل إقتصاديات الوطنية.

(٧) إن للعولمة المالية آثار اقتصادية هامة والتي تتمثل في ضعف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية، ظهر ذلك عند جليا في الأزمات المالية حيث عجزت البنوك المركزية على إنقاذ العملة الوطنية وسعر الصرف.

(٨) مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحريك المالي زادت عملية غسل الأموال القذرة حتى وصل حجم غسل الأموال في العالم سنويا حوالي ٥٠٠ مليار دولار وهو ما يعادل ٢% من الناتج المحلي العالمي (عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، ص. ٢٦٤، ٢٦٥) ومصدر هذه الأموال القذرة يأتي من الأنشطة غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي، واهم هذه الأنشطة الاتجار بالمخدرات والاتجار في الأسلحة المحظورة، والاتجار في السوق السوداء للسلع الهامة والاستراتيجية والعمولات والرشاوى والاختلاسات والأموال الناتجة عن الفساد الإداري والسياسي والقروض المصرفية المهربة والدعارة وتجار الرقيق والسرقا.

المحور الثالث : دور البنك المركزية في الإصلاح المصرفي في ظل العولمة:

يعتبر وجود نظام مصرفي قادر على حشد وتخصيص الموارد المصرفية بكفاءة لخدمة الأغراض المنتجة والتنمية من المتطلبات الرئيسية لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار، والعراق كغيره من الدول النامية يتطلع الى تحديث وتعميق وتقوية قطاعاته المصرفية وحمايتها من الصدمات الخارجية، إن إصلاح الجهاز المصرفي يتكون من عنصرين رئيسيين، العنصر الأول هو إصلاح البنوك المركزية والعنصر الثاني هو إصلاح المصارف التجارية أو بمعنى أدق مؤسسات الوساطة المالية التي تقبل الودائع.

يتمثل إصلاح البنوك المركزية في منحها حرية اكبر في إقرار برامج الإصلاح وإدارة السياسة النقدية والائتمانية، وتعديل التشريعات، باعتبارها سياسة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة للدول، هذا بالإضافة إلى منح البنوك المركزية سلطة أكبر في مجال الإشراف على البنوك التجارية للتأكد من سلامة وضعها المالي الذي يعتبر من العناصر الرئيسية في الاستقرار الاقتصادي.

أما بالنسبة لإصلاح المصارف التجارية، فانه يلاحظ أن كثير من المصارف التجارية في بعض الدول النامية قد اعترها الضعف بسبب السياسات النقدية والائتمانية والتي كانت موجهة من قبل الحكومة في اغلب الأحيان أو بسبب سوء الإدارة وعدم وجود الكفاءات المصرفية، ولذا فان محور إصلاح المصارف التجارية يرتكز على تقوية ودعم مركزها المالي وخلق بيئة للمنافسة غير الضارة فيما بينها وذلك لتقديم أفضل الخدمات للزبائن والمساهمة الفعالة في النشاط الاقتصادي، ولذا فقد اتجهت السلطات النقدية لوضع معايير معينة مثل معيار راس المال الذي يجب أن تتقيد به المصارف وذلك للتأكد من سلامة موقفها المالي، هذا بالإضافة إلى أن هناك بعض الدول التي فتحت المجال أمام مصارف القطاع الخاص وفروع المصارف الأجنبية لمزاولة العمل فيها وذلك لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية وخلق بيئة تنافسية تهدف إلى رفع كفاءة الجهاز المصرفي ككل.

أن إصلاح القطاع المالي والمصرفي يهدف الى خلق أنظمة مالية ومصرفية سليمة وتنافسية من أجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والإسراع في وثيرة النمو الاقتصادي كما أن الهدف من الإصلاح بصورة رئيسية هو إصلاح وتحديث أنظمة المدفوعات والمقاصة والتسوية من أجل تسهيل المدفوعات وتشجيع تطوير أسواق الأوراق المالية وتعزيز قدراتها في مجال أدارة السياسة النقدية، وتختلف الإصلاحات من حيث مدى عمقها الا أن نقاط ضعف عديدة ما زالت قائمة والتحديات التي تواجه العراق كبيرة منها التحديات التي مصدرها تطورات التي ترتبط بالأسواق العالمية (التغيرات التقنية الباهرة) وما يترتب على ذلك من تغيرات كبيرة في الطبيعة وهيكل وأداء الصناعة المصرفية، ولكي تكون إصلاحات الأنظمة المالية والمصرفية ناجحة يجب أن تكون جزءا من إستراتيجية أكثر شمولاً لتغيير الاقتصادي والهيكلية تهدف الى وضع الاقتصاد في طريق معدلات أعلى من الادخار والاستثمار والنمو، أن عملية تقوية الأنظمة المصرفية وإنشاء وتطوير الأسواق المصرفية على المستويين الوطني والإقليمي تتطلب توفر الشروط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الضرورية لتحقيق ذلك ولن يكون مجرد إصدار التشريعات والقوانين وأن كان ذلك أمر ضروريا ولكن ليس كافيا في هذا المجال كما أن الفشل في تطبيق السياسات الاقتصادية السليمة وإيجاد المناخ الاستثماري الملائم سيعني استمرار نزوح جزء كبير من المدخرات الوطنية الى خارج العراق.

المحور الرابع: متطلبات استراتيجية المصارف العراقية في ظل العولمة:

١. بناء الإطار المؤسسي الملائم، فلكل نظام متطلباته المؤسسية والمصارف العراقية لا تستطيع بمفردها جمع كل تلك متطلباته المؤسسية والتي يفترض أن توفر طرقاً بديلة لاحتياجات التمويل وراس المال الطويل المدى وقصير المدى... الخ، وهناك حاجة لقيام عدد من المؤسسات التي تدعم بعضها البعض فيشمل ذلك أسواق الأوراق المالية ومؤسسات الأسهم مثل صناديق الاستثمار وحتى على صعيد المصارف التجارية ثمة حاجة لإقامة عدد من الترتيبات المؤسسية وتسهيلات التامين وإعادة التامين وبناء محيط مؤسسي ملائم يمثل اكبر تحدى للتمويل الإسلامي في بناء هذا المحيط حيث يجب السعي لبحث المهام التي تقوم بها مختلف المؤسسات في الإطار التقليدي كما يجب قيام محاولات إنشاء مؤسسات يمكنها القيام بهذه المهام بطريقة إسلامية في ظل العولمة وتحرير التجارة.

٢. زيادة حدة المنافسة حيث نجحت البنوك العراقية في حشد مبالغ من الأموال ألا أن المحافظة على معدل نمو معقول في المستقبل يتطلب الكثير جدا من الجهود، هناك أسبابا عديدة لهذا :

أولا : يجب أدراك الكثير من الودائع لدى المصارف حالياً لم تأتي نتيجة لإغراءات نسبة الفوائد ولكن بسبب الامان الذي يشعر به للعملاء وكذلك عدم وجود مناخ استثماري يساعد على استثمار تلك الفوائد.

ثانيا: زيادة حدة المنافسة فالمصارف العراقية استمرت في ممارسة درجة من الاحتكار على الموارد المالية الخاصة بينما كان للجمهور دوافع اخرى للايداع بسبب انعدام المنافسة مع مصارف عالمية، واحد التطورات المهمة التي حدثت في السنوات الماضية هو دخول بعض فروع المصارف الأجنبية في التعامل المصرفي في العراق، والتطور هذا يعد اعترافاً واضحاً بجدوى النظام المصرفي الحر باعتباره نموذجاً بديلاً.

٣. تكوين تحالفات استراتيجية لكي تزيد المنافسة مع المصارف الأجنبية في السوق المصرفية المحلية في المستقبل القريب بسبب العولمة، فالأسواق العالمية تتقارب بسرعة تجاه الالتقاء في سوق موحد كما أن الابتكارات التكنولوجية تقوم بدور مهم في التكامل المالي والعولمة، ففي كثير من البلدان يمكن للزبائن الإبحار في الإنترنت بين مصارف وصناديق استثمار ذات رأس مال متغير، وفي نفس الوقت ليس بوسع المصارف العراقية أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء هذه التطورات إذ يتعين عليها مراقبة التطورات حتى تتمكن من العمل في الأسواق العالمية ويجب عليها زيادة عملياتها وتكوين تحالفات استراتيجية مع مصارف اقليمية، وسيستفيد من هذه التحالفات الاستراتيجية كلا الطرفين .

٤. الحاجة لزيادة حجم المصارف العراقية فالحجم هو أحد المتغيرات الهامة في تحديد كفاءة المصرف التي تفوق كفاءة المصارف الصغيرة، إذ أن القاعدة الرأسمالية الكبيرة تمثل أحد العوامل الهامة في تحديد المركز التمويلي، مما يعكس التزام المساهمين بأعمالهم التجارية، ولذلك يرغب المصرف في جمع أموال إضافية لزيادة راس المال، فالموارد المتوفرة لها ليست كبيرة لما يكفي لتقليل المخاطر لأقل حد ممكن ولزيادة مستوى الكفاءة والتعامل بقدر اكبر من الفاعلية في الأسواق يفضل زيادة حجم العمليات، وفي هذا الصدد لا بد من الاهتمام الجاد بعمليات الدمج الاختياري للمصارف القائمة، وكذلك الحال بالنسبة للمصارف التي تمتلكها الدولة .

٥. إن الأسواق المالية تزداد تطوراً ومنافسة يوماً بعد يوم، وكما يتسنى الاستفادة من أجواء الأسواق التي تتغير بسرعة ومواجهة المنافسة المتزايدة، لابد من عنصرين هما الهندسة المالية والابتكار، فحتى الآن مازالت الأدوات المالية منحصرة في الأدوات الكلاسيكية ومتغيراتها التي لم تتطورها منذ اعوام خلت، بينما يمكن الاستفادة منها لتكون بمثابة خطوط توجيهية لإنشاء عقود معاملات مالية جديدة تتواءم مع احتياجات السوق المحلية. وفي ضوء مبادئ الابتكار، يستحسن اللجوء إلى حاجات الزبائن عند استخدام الهندسة المالية، فقد صمم المهندسون المتخصصون في الهندسة المالية الحديثة أدوات مالية عديدة مثل القروض العقارية والخيارات والمشتقات ومشاريع تأمين المعاشات وبطاقات الائتمان... الخ وذلك تلبية لاحتياجات العملاء لخدمات مالية مختلفة.

خاتمة

من خلال هذه الورقة توصلنا إلى أن للعولمة تأثير واسع على الجهاز المصرفي، فمع تصاعد سيادة العولمة ظهرت العديد من التغيرات المصرفية العالمية التي أخذت تؤثر بقوة في الجهاز المصرفي من حيث أدائه وسياسته وعملياته.

في ظل هذه التغيرات فإن الجهاز المصرفي بحاجة إلى استراتيجيات لمواجهة التحديات التي فرضتها العولمة، خاصة في ظل تنفيذ اتفاقية تحرير الخدمات المالية فإن البنوك تعمل على وضع خطط وسياسات تمكنها من الصمود مثل: الإندماج، التخصص، العمل بالتكنولوجيا الحديثة.

أما على المستوى الوطني بالرغم من الإصلاحات المستحدثة في هذا القطاع لازال يعاني من إفرازات وتبعيات التخلخل المالي بسبب الظروف التي مر بها البلد، حيث لاتزال المصارف المحلية تمارس دوراً مالياً محدوداً، الأمر الذي يحد من تطورها في ظل تحديات العولمة المالية، كون كل الإتجاهات المستقبلية تشير إلى وجود فرص حقيقية لتحول المصارف الوطنية إلى قوة إقتصادية فعالة في إطار الإقتصاد العالمي، يتوجب الإستفادة من هذه الفرص لمسيرة ركب التحولات الشاملة، ويتحقق ذلك بالمزيد من الإصلاحات الهيكلية على الصعيدين المالي والإقتصادي.

الخلاصة والتوصيات

إن المصارف العراقية وهي تقوم بأداء خدماتها المصرفية للمتعاملين معها داخلياً وخارجياً يجب أن تكون قوية في بلدها حتى تستطيع أن تستفيد من الوضع المصرفي الحالي حيث لا حدود ولا قيود، ويشترط في ذلك أن تتوفر لدى قيادات هذه المصارف وبخاصة إدارة تسويق الخدمات والبحوث الكفاءة المهنية لغرض الدخول إلى صميم احتياجات المجتمعات فيما تقدمه المصارف التقليدية وفقاً لأساليب المشاركة التكميلية بشكل خاص، وتأسيساً على ما سبق نوصي بالآتي:

(١) لمواجهة المنافسة العالمية يتوجب على المصارف أن تعمل على معرفة تفاصيل احتياجات السوق المصرفية وذلك بما لا يتعارض مع الأهداف التي تقوم عليها المصارف وكذلك أيضاً لابد من التعرف على طبيعة المنافسة التي تواجهها المصارف.

- (٢) بناء استراتيجيات واضحة للأسواق المحلية والخارجية، إذ أن التوسع لابد وان يستصحب الأهداف الرئيسية والميزات التفاضلية التي تتمتع بها المصارف العراقية.
- (٣) تقوية الموارد المالية للمصارف العراقية عن طريق زيادة رأس المال واندماج البنوك الأصغر والأضعف بينها لتكوين وحدات أكثر فعالية، بغرض تحقيق التخفيض المطلوب في التكاليف والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.
- (٤) العمل على تطوير الموارد البشرية بالتأهيل والتدريب وذلك بما يتناسب مع عملية التحديث والتطوير ومع متطلبات التقنية المصرفية الحديثة.
- (٥) ضرورة تطبيق تقنية مصرفية حديثة إلى أقصى الحدود، والعمل على إدخال خدمات ومنتجات حديثة لإيصال هذه الخدمات للعملاء في السوق المحلي.
- (٦) تحسين إجراءات الرقابة المالية ورفع درجة الثقة فيها.
- (٧) تحسين الطاقة المؤسسية ورفع درجة تنافسية نشاطات المصارف الإسلامية وتطوير منتجاتها المالية.
- (٨) التعاون فيما بين المصارف العراقية داخليا ومع المصارف العالمية ذات الأهداف المشتركة خارج الدولة من أجل تقديم خدمات مصرفية دولية متكاملة.

المصادر:

- سيد يس ، مفهوم العولمة ، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت .
- عزوز ، عبد القادر ، العولمة واثارها الاستراتيجية .
- حميد الجميلي ، مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات نهاية القرن 20 ، مجلة شؤون عربية ، العدد 100 .
- محمد الأطرش ، العرب والعولمة ما العمل ، مجلة المستقبل العربي : العدد 229 ، مارس 1998 .
- عبد الخالق عبد الله ، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ، مجلة عالم الفكر ، المجلد 28 ، العدد 01 ، ربيع 1998 .
- تقرير عن صندوق النقد الدولي ٢٠٠٦ .
- رمزي زكي ، العولمة المالية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
- سامي عفيفي حاتم ، اقتصاديات التجارة الدولية ، جامعة حلوان ، القاهرة .
- محمد طيفور ، الآثار المالية للعولمة ، جامعة حلب ، سوريا .
- الحسين وادي العطية ، الاقتصاديات النامية أزمات و حلول ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ٢٠٠١ .
- حازم البيلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، مركز الأهرام للترجمة و النشر ، ط ٢ ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- حسين لطيف كاظم الزبيدي ، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث ، ط ١ ، دار الكتاب الجامعي ، العين ، الإمارات العربية .
- www.aklawia.net/showthetread.php
- عزت عبد الحلیم - أسباب العولمة المصرفية - مجلة اتحاد المصارف العربية - العدد (٢٣٦) - المجلد (٢٠) - لبنان - آب لعام ٢٠٠٠ .
- عدنان الهندي - انجازات القطاع المصرفي وتحديات المستقبل - مجلة اتحاد المصارف العربية - العدد (٢٢٩) - المجلد (٢٠) - لبنان - ك٢٠٠٠ .
- محسن أحمد الخضيری - أهداف العولمة المصرفية .
- نايف علي عبيد - مجلة المستقبل العربي - صادرة عن مركز دراسات الوطن العربي - بيروت لعام ١٩٩٧ .
- أقاسم حجاج ، العولمة ، النشأة السياسية ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد 40 ، العدد 159 ، جانفي 2005 .
- سامي عفيفي حاتم ، اقتصاديات التجارة الدولية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- أسامة المجذوب ، العولمة والإقليمية ، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- العولمة والفرص المتاحة للدول النامية ، إصدارات صندوق النقد الدولي ، ترجمة أمينة عبد العزيز ، أحمد هاشم فاطر ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، العدد 02 ، ديسمبر 1997 .
- محسن أحمد الخضيری ، العولمة الاجتياحية ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- سمير المقدسي ، التكتل الاقتصادي العربي والعولمة على مشارف القرن 21 ، مجلة شؤون عربية ، سبتمبر 2000 ، العدد 103 .

- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، ٢٠٠١.
- حمدي عبد العظيم، الآثار الاقتصادية للاندماج المصرفي، ندوة الابعاد الاقتصادية والادارية للاندماج المصرفي، القاهرة ، ١٩٩٩ .
- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، ص.٢٦٤،٢٦٥.